السير عبر حقول من الألغام

تجربة العمل الميداني
في بعثات الأمم المتحدة

السير عبر حقول من الألغام

تجربة العمل الميداني
في بعثات الأمم المتحدة

عبد الحميد صيام

صورة الغلاف للفنان ماجد سيف الكسواني

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

صيام، عبد الحميد

السير عبر حقول من الألغام: تجربة العمل الميداني في بعثات الأمم المتحدة/ عبد الحميد صيام.

272 صفحة: إيضاحيات؛ 21 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 255-257) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-729-0

1. صيام، عبد الحميد - مذكرات. 2. الأمم المتحدة. 3. الأمم المتحدة - الموظفون والمستخدمون. 4. الأمم المتحدة - البعثات. أ. العنوان.

341.233

العنوان بالإنكليزية

Walking Through Minefields:
Fieldwork Experience in United Nations Missions

by Abdelhamid Siyam

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير 2026

إهداء

أهدي هذه الصفحات إلى أرواح زملائي وزميلاتي الذين قضوا في بغداد أثناء تأديتهم واجباتهم الإنسانية النبيلة في 19 آب/ أغسطس 2003: إلى رئيسي المباشر، سيرجيو فييرا دي ميلو، البرازيلي الطيب الخلوق والمتفاني في خدمة الإنسانية والسلام والشعوب المقهورة؛ إلى روح زميلتي رهام الفرّا التي وصلت إلى بغداد عشية الانفجار ولم تكمل يومها الأول، جاءت لتأخذ مكاني مدة أسبوعين لكنها قضت تحت الأنقاض وهي في مكتبي وأمام حاسوبي، وكأن يد القدر جاءت بها لتنقذني من موتٍ محتم، فتقضي هي وأنجو أنا؛ إلى روح جان سليم كنعان، الإيطالي من أصول مصرية – فلسطينية الذي ذهب إلى بلده لاستقبال ابنه الأول لكنه قطع الزيارة بناءً على طلب من رئيس البعثة وعاد على الفور ليلقى حتفه في اليوم نفسه؛ إلى روح الزميلة والصديقة العزيزة ناديا يونس التي عملت معها في أكثر من موقع في منظمة الأمم المتحدة وكانت تنتظر نهاية مهمتها لتعود وتتقلد منصبها الجديد، "أمين عام مساعد" في منظمة الصحة العالمية، فقضت قبل موعد انتقالها بواحد وأربعين يومًا؛ إلى الضحايا الاثنين والعشرين الذين تجمّعوا "من كلّ لسن وأمة" وحطّوا الرحال في بغداد "حاضرة الدنيا"، لتكون محطتهم الأخيرة مع المنظمة الدولية. رحمة من الله تنزّل عليهم جميعًا، وسلام أبدي عند مليك مقتدر. لقد اختطفتهم قوى الظلام في وقت كان العراق في أمسّ الحاجة إلى أمثالهم.

المحتويات

قائمة الصور 11

تقديم ..... ريما خلف 13

مقدمة 29

الفصل الأول: قضية لوكربي
في خيمة القذافي (1992–1999) 37

أولًا: خلفية تاريخية 37

ثانيًا: تشكيل الفريق الدولي للتواصل
مع السلطات الليبية (1992) 39

ثالثًا: رحلة التحقيق في آثار العقوبات 48

رابعًا: نقل المتهمَين من طرابلس إلى هولندا 54

خامسًا: ملاحظات ختامية 59

الفصل الثاني: الاستفتاء في شأن استقلال إريتريا (1993) 63

أولًا: خلفية تاريخية 63

ثانيًا: بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق
من الاستفتاء في إريتريا 65

ثالثًا: ملاحظات ختامية 80

الفصل الثالث: الصحراء الغربية:
حول تحديد الهوية عبر الاستفتاء (1995) 85
أولًا: خلفية تاريخية 85
ثانيًا: خطة الأمم المتحدة للسلام 93
ثالثًا: الانضمام إلى البعثة 98
رابعًا: في مدينة العيون 110
خامسًا: تحديد الهوية- صعوبات قبل الانطلاق 117
سادسًا: توقف عملية تحديد الهوية 129
سابعًا: ملاحظات ختامية 134

الفصل الرابع: العراق: من الحصار
إلى الاحتلال (1997-2003) 139
أولًا: خلفية تاريخية 139
ثانيًا: احتلال الكويت وعملية عاصفة الصحراء 142
ثالثًا: آثار الحصار في الشعب العراقي 152
رابعًا: الحرب والاحتلال وتفجير
مقر الأمم المتحدة عام 2003 170
خامسًا: ملاحظات ختامية 205

الفصل الخامس: باكستان - أفغانستان-
أولى حروب القرن 2001 209
أولًا: خلفية تاريخية 209

ثانيًا: الالتحاق بمكتب الإعلام في إسلام أباد 213
ثالثًا: زيارة بيشاور 220
رابعًا: الانتقال إلى كابُل 223
خامسًا: ملاحظات ختامية 229
خاتمة 233
ملحق الصور 243
المراجع 255
فهرس عام 259

قائمة الصور

(1-1): فلاديمير بتروفسكي 41

(2-1): سمير صنبر وبطرس غالي ونيلسون مانديلا
والأخضر الإبراهيمي 65

(2-2): نساء إريتريات يرقصن ابتهاجًا بالاستفتاء في مركز
الاستفتاء ويوزعن الأرز والخبز على الحضور 74

(3-1): الأمين العام بطرس غالي يرافقه إريك جينسن
في تفقُّد أفراد بعثة مينورسو أثناء زيارته العيون
في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 98

(4-1): الأمين العام كوفي عنان وسيرجيو فييرا دي ميلو في لقاء
يوم 27 أيار/ مايو 2003 لإعلان اختيار
دي ميلو لقيادة بعثة مساعدة العراق 174

(4-2): رهام الفرّا 193

(4-3): ناديا يونس، رئيسة شؤون الموظفين
في بعثة مساعدة العراق 199

(5-1): الأخضر الإبراهيمي بعد تقديم تقرير
إلى مجلس الأمن عن الوضع في أفغانستان 218

تقديم

ريما خلف[1]

يصدر هذا الكتاب للزميل عبد الحميد صيام، مستعرضًا تجربته الثرية في الأمم المتحدة، في العام الذي تحتفي فيه المنظمة بالذكرى الثمانين لتأسيسها. وعلى الرغم من الأزمات التي تواجهها اليوم، والتساؤلات المتزايدة بشأن مستقبلها، فإن تجربة العقود الثمانية الماضية تبيّن أنها اضطلعت، منذ عام 1945، بدور محوري في منع الحروب، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وحماية البيئة، ومواجهة التحديات العالمية التي تعجز دولة واحدة عن التصدي لها منفردة.

(1) شغلت مناصب رفيعة في الأردن وفي الأمم المتحدة، كان آخرها منصب وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهو المنصب الذي استقالت منه عام 2017 بعد رفضها سحب تقرير أصدرته الإسكوا، خلص إلى أن الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ترتقي إلى جريمة الفصل العنصري (الأبارتهايد)، استنادًا إلى أدلة موثقة. وقد تولّت قبل ذلك منصب مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة 2000–2006، وأطلقت حينها سلسلة من المبادرات الخاصة بالحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية. وعلى الصعيد الوطني، تولّت مناصب وزارية في الحكومة الأردنية، من بينها منصب نائب رئيس الوزراء، ووزيرة التخطيط، ووزيرة الصناعة والتجارة. حاصلة على البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت، والماجستير في الاقتصاد، والدكتوراه في علم الأنظمة من جامعة بورتلاند الحكومية في الولايات المتحدة الأميركية، وقد منحتها الجامعة الأميركية بالقاهرة الدكتوراه الفخرية تقديرًا لدورها الريادي في إطلاق مبادرات للتعليم وحقوق الإنسان والمشاركة المدنية والتنمية في العالم العربي.

على الرغم مما شهدته المنظمة من إخفاقات، ولا سيما في التعامل مع بعض النزاعات – وهي إخفاقات سأعرضها لاحقًا – فإن القليلين فقط هم من يشككون في أن الأمم المتحدة أسهمت في جعل عالمنا مكانًا أفضل لغالبية شعوبه، وأن التعاون الدولي تحت مظلتها ساعد على بناء السلام في مواضع متعددة، والتعامل مع أزمات متنوّعة، ودفع أجندة التنمية قدمًا على المستوى العالمي.

إنجازات قيمية وعملياتية

تتجلّى أهمية الأمم المتحدة في إرسائها منظومة من القيم العالمية الجديدة التي تستند إلى مبادئ العدل، وتنهي الممارسات المجحفة التي تعرّضت لها شعوب عديدة خلال حقب الاستعباد والاستعمار المباشر. ومن أبرز هذه القيم، كما نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة، مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ المساواة بين الشعوب وحق كل منها في تقرير مصيرها، والالتزام بالوسائل السلمية لحل النزاعات.

يمثّل مبدأ المساواة السيادية بين الدول امتدادًا لمبدأ المساواة بين الأفراد داخل الدولة؛ إذ إنه يقرّ بأن لا دولة يحق لها التمتع بامتيازات إضافية بحكم قوتها أو نفوذها، ومن ثم، يحول دون تمكّن الدول الأقوى أو الأغنى من فرض إرادتها على الدول الأضعف أو الأفقر. وقد تُرجم هذا المبدأ إلى قواعد قانونية دولية واضحة، تجرّم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وتُبطل المعاهدات التي تُبرَم بالإكراه؛ إذ لا يُعدّ التزام الدولة بمعاهدةٍ ما قائمًا، ما لم تكن قد وافقت عليها بحرية كاملة.

يمكن القول إن الأمم المتحدة استطاعت، استنادًا إلى هذه القيم، أن تحقق النجاح في تعزيز الاعتراف العالمي بقيمة التنوّع الإنساني، والتوصل إلى إجماع تاريخي حول مبدأ المساواة بين البشر. ولم يعد من المقبول أن يدّعي عرق أو ثقافة ما امتيازًا على سواه، أو ينفرد بتمثيل الحضارة

الإنسانية. وقد وُضعت للميثاق في وقت لاحق بيانات عالمية للمبادئ والقيم الجديدة، في مقدمتها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وهي وثائق اعتمدتها جميع الدول، وتحوّلت إلى اتفاقيات وأجندات وخطط عمل عالمية. واليوم، تعمل الأمم المتحدة على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال أكثر من 80 معاهدة وإعلانًا، صدّقت عليها الدول كافة، وتبنّتها المجتمعات المدنية والأفراد.

وعلى صعيد تحقيق العدالة، أشرفت الأمم المتحدة بنجاح على عملية استقلال الدول التي كانت خاضعة للاستعمار، واحتضنتها في المجتمع الدولي باعتبارها دولًا ذات سيادة كاملة. أما في مجال حفظ السلام، فقد أسهمت منذ تأسيسها في إنهاء العديد من النزاعات، ودعمت جهود المصالحة في عدد من الدول بعد انتهاء النزاعات المسلحة. وشملت هذه الجهود نزع سلاح مئات الآلاف من المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، ما حال دون تجدّد تلك النزاعات. وفي الوقت الراهن، ينتشر قرابة 70 ألفًا من قوات حفظ السلام في 11 مهمة موزعة في أربع قارات، بهدف حماية المدنيين ومساعدتهم على تجاوز مسارات الانتقال من النزاع إلى السلام.

أما في مجال التنمية الإنسانية، فقد تمكّنت الأمم المتحدة، عبر وكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية وصناديقها وبرامجها المختلفة، من دفع سياسات تنموية أكثر شمولًا وتقدمًا. وقد اضطلعت بدور قيادي في محاربة الفقر والجوع، ودعمت الدول في تحسين مؤشرات التعليم والصحة ومتوسط العمر المتوقَّع؛ فهي، مثلًا، توفّر الغذاء سنويًا لما يقرب من 125 مليون شخص في نحو 120 دولة، وتسهم في إنقاذ حياة الأطفال عبر تقديم خدمات التحصين، ولا سيما في المناطق النائية والمحرومة، من خلال توزيع أكثر من مليارَي جرعة من اللقاحات سنويًا، تشمل قرابة نصف أطفال العالم. وقدّرت دراسة حديثة أنّ الجهد العالمي لتحقيق

مناعة الإجسام أنقذت نحو 154 مليون شخص على مدى الخمسين عامًا الماضية، غالبيتهم العظمى من الأطفال الرضّع.

وفي هذا السياق، تعاونت الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء على إعداد "أهداف الألفية الإنمائية"، وساعدت في تنفيذها، ثم تبنّى قادة العالم في عام 2015 "أجندة التنمية المستدامة 2030" بأهدافها السبعة عشر، والتي تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض. وفي العام ذاته، جرى التوصّل إلى ثلاثة أطر دولية رئيسة، هي: "إطار أديس أبابا لتمويل التنمية"، و"إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث"، و"اتفاق باريس لمواجهة تغيّر المناخ". وما كانت هذه الاتفاقيات لتُعتمَد لولا الآلية التي أتاحتها الأمم المتحدة، كما أن تنفيذها مستقبلًا لن يكون ممكنًا من دون الدعم والتنسيق اللذَين توفّرهما وكالات المنظمة وصناديقها وبرامجها، والتزام الدول الأعضاء بها.

تستحق الأمم المتحدة التقدير، كذلك، على دورها المحوري في تنسيق الاستجابات الإنسانية للكوارث الطبيعية والبشرية، وضمان إيصال المساعدة والحماية إلى ذوي الحاجة الشديدة. وتشارك منظمات الأمم المتحدة في تقديم الدعم لأكثر من 120 مليون لاجئ ممّن فرّوا من الحروب أو الاضطهاد أو المجاعة. وقد أثبتت المنظمة كفاءتها في الاستجابة السريعة والفعّالة للأزمات الطارئة، مثل الحروب، والكوارث الطبيعية كالزلازل وموجات التسونامي، والأوبئة مثل إنفلونزا الخنازير وإيبولا وجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

إخفاقات راكمت الدمار والألم

على الرغم من الإنجازات المتعددة التي حققتها الأمم المتحدة، فإنّ سجلّها لا يخلو من إخفاقات، خاصة في مجال السلم والأمن الدوليَين. فبينما نجحت في الحؤول دون اندلاع حرب عالمية ثالثة على غرار

الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإنها لم تتمكن من منع انتشار المجازر والإبادات الجماعية والتطهير العرقي والنزاعات المتعددة، التي أفضت إلى معاناة إنسانية جسيمة لا تقل في مجملها عن آثار الحربين العالميتين. فبدلًا من نشوب حرب عالمية شاملة، اندلعت عشرات النزاعات الإقليمية والحروب بالوكالة في بلدان العالم النامي، دفع المدنيون، رجالًا ونساءً وأطفالًا، ثمنها الباهظ. وتُظهر بيانات عام 2025 أن عدد النزاعات المسلّحة بين الدول أو في داخلها بلغ نحو 110 نزاعات، بما في ذلك الحروب الأهلية، حيث يستمر بعضها منذ أكثر من نصف قرن، بينما اندلعت أخرى حديثًا. ويتركّز معظم هذه النزاعات في أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا، مسبّبةً معاناة إنسانية ودمارًا واسع النطاق.

يبدو الإخفاق في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة الخاصة بالسلم والأمن أكثر جلاءً في المنطقة العربية، حيث لم تُصَب المنظمة بالعجز عن منع نشوب نزاعات جديدة فحسب، بل فشلت كذلك في حلّ النزاعات القديمة، ما أفضى إلى استمرار المعاناة طوال عقود متواصلة؛ فاللاجئون الفلسطينيون الذين طُردوا من ديارهم عام 1948، لا يزالون محرومين من حق العودة، على الرغم من أنّ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ينصان عليه صراحة. أما الاحتلال الإسرائيلي لما بقي من الأراضي الفلسطينية واحتلال أراض عربية أيضًا، منذ عام 1967، فقد تجاوز نصف قرن، على الرغم من صدور عشرات القرارات عن مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلًا عن رأي محكمة العدل الدولية، التي طالبت إسرائيل بالانسحاب ووقف الاستيطان.

ويُعدّ الفشل الأكبر، الذي تسبّب في معاناةٍ غير مسبوقة على المستوى العالمي، إخفاق الأمم المتحدة في وقف الإبادة الجماعية التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، نتيجة الحرب التي شنّتها إسرائيل بعد عملية "طوفان الأقصى" عام 2023. وعلى الرغم من إنكار إسرائيل

ارتكابها إبادة جماعية، فإن العديد من الخبراء الدوليين والمنظمات الحقوقية اعتبروا الحرب شكلًا من أشكال الإبادة. وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة – بما فيها القدس الشرقية – وبإسرائيل إلى أن السلطات وقوات الأمن الإسرائيلية ارتكبت أربعة من الأفعال الخمسة التي تُصنَّف إبادة جماعية وفقًا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، وهي "القتل، وإلحاق أذى جسدي أو عقلي خطير، وفرض ظروف معيشية متعمدة يراد بها تدمير الفلسطينيين كليًا أو جزئيًا، وفرض تدابير تستهدف الحيلولة دون الإنجاب". وقد أوضحت اللجنة أن الخطابات الصريحة الصادرة عن السلطات المدنية والعسكرية الإسرائيلية، إلى جانب أنماط سلوك قوات الأمن، تشير إلى وجود نية لتدمير الفلسطينيين كليًا أو جزئيًا باعتبارهم جماعة سكانية في قطاع غزة.

وخلال العامين الماضيين، ألحقت الحرب الإسرائيلية على غزة خسائر بشرية ومادية كارثية؛ ففي الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – أيار/ مايو 2025، أسقطت إسرائيل أكثر من 100 ألف طن من الذخائر على القطاع، وهي كمية تتجاوز ما أُلقي على مدن كبرى، مثل لندن وهامبورغ ودريسدن، خلال الحرب العالمية الثانية مجتمعة. وقد جرى هذا القصف الهائل خلال فترة زمنية قصيرة وعلى مساحة جغرافية صغيرة؛ ما جعل معدل القصف اليومي والمساحة المتضررة من بين الأعلى عالميًا. وكانت آثار هذا القصف الكثيف، الذي يعادل في قوّته أكثر من ست قنابل نووية، مدمّرة للبنية التحتية، وتسبّب في أضرار بيئية خطيرة، كما أثار مخاوف دولية بشأن استخدام أسلحة محرّمة مثل الفسفور الأبيض. ونتيجة لذلك، قُتل أكثر من 68,000 فلسطيني، بينهم ما لا يقل عن 20,000 طفل، وأُصيب نحو 170,000 آخرين، كثير منهم إصاباتهم دائمة. وتعرّض نحو 92 في المئة من الوحدات السكنية في القطاع للدمار، إلى جانب 69 في المئة من البنية التحتية، بما يشمل

المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والاتصالات. وأدى هذا التدمير إلى تشريد ما يقارب 1.9 مليون شخص، أي أكثر من 90 في المئة من سكان غزة. أما القطاع الصحي، فقد تلقّى ضربات مدمّرة، حيث تضررت 125 منشأة صحية، وقُتل أكثر من 1700 من العاملين في المجالين الطبي والإنساني. وتعكس هذه الأرقام المعاناة الإنسانية التي تكبّدها المدنيون في غزة، في ظل قصف متواصل وحصار خانق، لم يكن ليستمر لولا عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بوقف الحرب، نتيجة استخدام الولايات المتحدة الأميركية المتكرر لحقّ النقض "الفيتو".

مجلس الأمن المسؤول الأكبر عن الفشل

قد يرى بعضهم، استنادًا إلى ما سبق، أن الأمم المتحدة حققت نجاحات ملحوظة في مجالَي الإغاثة والتنمية، لكنها أخفقت في أداء ولايتها الجوهرية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليَين، وهذا استنتاج صحيح إلى حدٍّ بعيد. غير أن الفشل لا يعود إلى منظومتها بأكملها، بل يتركّز في أحد أجهزتها الرئيسة، وهو مجلس الأمن، الذي أوكل إليه الميثاق مهمة صون السلم والأمن العالميَين. أما بقية الأجهزة فقد أدّت دورًا مشرّفًا في التخفيف من معاناة المتضررين من فشل المجلس في الوفاء بهذه الولاية.

يُعزى هذا الفشل إلى سببين رئيسين: أولهما سلوك بعض أعضائه الدائمين، والآخَر خلل هيكلي يتمثل في منح هؤلاء الأعضاء حق النقض منذ تأسيس المنظمة، بوصفه وسيلة لضمان مشاركتهم في النظام الدولي المتعدد الأطراف.

لقد أخلّ الأعضاء الدائمون في كثير من الأحيان بالتزامهم التصرف وفق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، كما يُلزمهم الميثاق، وغضّوا

الطرف عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل حتى أعمال إبادة جماعية. وحدث هذا لحماية مصالحهم الجيوسياسية أو لتوفير غطاء لحلفائهم، كما تورّط بعضهم في حروب عدوانية مباشرة، من دون مبرر قانوني، كما حدث في أوكرانيا والعراق. وفي حالات أخرى، لجأوا إلى استخدام حق النقض لحماية دول حليفة تنتهك القانون الدولي بوضوح، كما فعلت الولايات المتحدة لمنع صدور قرارات توقف الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في غزة، أو لمحاسبة إسرائيل على ممارساتها في الأراضي المحتلة. وقد أصبح استخدام الفيتو أحد أبرز أسباب شلل مجلس الأمن، ما أتاح استمرار النزاعات، وسهّل على الجناة الإفلات من العقاب.

من دون معالجة هذا الخلل البنيوي، ستبقى الأمم المتحدة عاجزة عن أداء وظيفتها الأساسية في منع الحروب وحماية المدنيين. ولكن، للأسف، تبدو آفاق إصلاح مجلس الأمن شبه معدومة في المستقبل القريب، نظرًا إلى فشل كل المبادرات والجهود التي طرحتها الدول الأعضاء، سواء تلك الداعية إلى توسيع عضوية المجلس أو التي طالبت بترشيد استخدام الفيتو وتقييده.

برزت عوامل جديدة، إلى جانب هذا الفشل في إصلاح المجلس، من شأنها تقويض فاعلية النظام الدولي في السنوات المقبلة، وفي مقدمتها صعود الحركات الشعبوية السلطوية، التي وصلت إلى الحكم في عدد من الدول ذات النفوذ داخل الأمم المتحدة، من خلال صناديق الاقتراع. وتُعرف هذه الحركات بعدائها المعلن للتعددية الدولية، ويتجلّى ذلك في انسحابها من المعاهدات والاتفاقيات العالمية، وتجاهلها أحكام القانون الدولي، بل العمل خارج منظومة الأمم المتحدة أو حتى ضدّها، ورفضها القيم المشتركة، مثل المساواة والتسامح واحترام التنوّع.